

(تابع) الحركة الوطنية الجزائرية في فترة بين الحربين العالميتين (1919-1939)

(1939)

3-الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية:

1.3. حركة الأمير خالد (1919-1926) (إتجاه المساواة):

افتتح الأمير خالد (1875-1936) -أحد أحفاد الأمير عبد القادر- نضاله السياسي رفقة مجموعة من المناضلين الملتفين حوله في سنة 1919 بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن Wilson (1856-1924) -صاحب المباديء 14- في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919، طالب من خلالها بتطبيق مبدأ تقرير مصير الشعوب على الشعب الجزائري، كما فضحت العريضة سياسة فرنسا الإستعمارية في الجزائر، حيث حملها مسؤولية معاناة الجزائريين في كل مجالات الحياة طوال الفترة الممتدة ما بين 1830 و 1919، وعدم وفائها بوعودها بموجب معاهدة 5 جويلية 1830 و غيرها من الوعود التي تعهد بها قادة فرنسا بعد الاحتلال، و مشيرة أيضا إلى مشاركة الجزائريين مع فرنسا في الحرب و تدعيمها ماديا و بشريا إلا أن حقوقهم ظلت مغتصبة. كما أكدت العريضة رفض الجزائريين الخضوع للسيادة الفرنسية و علقت آمالها على تصريحات الرئيس ولسن لتخليص الجزائريين من الإستعمار الفرنسي، و تقرير مصيرهم بأيديهم تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة .

لكن العريضة لم تلق الاستجابة من طرف الرئيس الأمريكي، ربما يعود ذلك تجنبه إثارة هذه القضية للحيلولة دون الاصطدام مع الطرف الفرنسي الذي أظهر استماتة شديدة في الدفاع عن مصالح بلاده في المؤتمر.

و بعد عودة الأمير خالد إلى الجزائر، و تفرغه للنشاط السياسي منتقدا جماعة النخبة الجزائرية المفرسة بسبب قبولها الحصول على الجنسية الفرنسية ضمن إطار القوانين الفرنسية، ومؤكد أن هذا المطلب لا يتحقق إلا ضمن الإطار الخاص للجزائريين، ومبرهنا بذلك على أصالته و نزعته الوطنية والإسلامية، و مغيرا بذلك أهدافه و مواقفه السياسية، و ذلك بتخليه عن فكرة المطالبة بالتحقيق الفوري لإستقلال الجزائر كما جسده العريضة، و التركيز على تحقيق مبدأ المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين، من خلال برنامج الإصلاح الذي وضعه لحركته في نهاية سنة 1919، و الذي هدف من خلاله إلى تخليص الجزائريين من سطوة الإدارة الاستعمارية و عنصرية المستوطنين. تضمن البرنامج المطالب التالية:

-التمثيل النيابي للجزائريين في فرنسا
-إلغاء القوانين التعسفية المسلطة على الشعب الجزائري
-التعليم الإجباري باللغة العربية و الفرنسية
-تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين عن طريق تطبيق القانون العام على
العنصرين معا.

و بالرغم من محاولة أنصار الاندماج بزعامة الدكتور ابن التهامي و المستوطنين
الوقوف في وجه حركة الأمير خالد، إلا أن هذا الأخير أظهر تحدياته حيالهم، و
واصل نشاطه بكل جرأة، و أصدر في هذا الصدد جريدته (الإقدام) سنة 1919 ،
و ذلك للتعبير عن آرائه و مواقفه و التعريف بمبادئ حركته ،و من ثمة توظيف
الصحافة كوسيلة نضالية في بلورة الوعي السياسي الوطني، الأمر الذي ساعده
على تحقيق انتصارات سياسية على خصومه في انتخابات المجلس البلدي
للعاصمة في ديسمبر 1919 و في انتخابات المجلس الاستشاري في أفريل
1920، و في انتخابات المستشارين للبلديات في جويلية 1921 .

و في ظل ضغوطات الإدارة الاستعمارية الممارسة ضد الأمير خالد و حركته
تحت تأثير الحملة الدعائية الشرسة التي شنّها المستوطنون و صحافتهم ضده ،
واصل هذا الأخير معارضته للإندماج و التجنيس ،و مطالباً بالحفاظ على الأحوال
الإسلامية للشخصية الجزائرية، بل استطاع و بكل تحدي من استغلال زيارة
الرئيس الفرنسي ألكسندر ميلران ALEXANDRE MILLERAND للجزائر
في أفريل 1922 و خطب أمامه مطالباً إياه بمنح الحقوق و الحريات كاملة
للجزائريين،و تذكيره بمشاركتهم مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى و
التضحيات التي قدموها دفاعاً عنها و عن الحرية و العدالة.

غير أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لمطالب الأمير، الذي زادت معاناته من
مضايقة خصومه له، و إقدام الإدارة الاستعمارية تحت ضغط المستوطنين، إلى
تزوير انتخابات أفريل 1923 التي فاز بها الأمير خالد ضد خصمه ابن تهامي
المدعم من طرف الإدارة التي كانت ترى في الشخصية الوطنية المتميزة بمثابة
العدو الحقيقي الذي يدفع بالأهالي الجزائريين لمقاومتها،و تقديم تضحيات جسيمة
في سبيل بقائها، رفضاً للذوبان في شخصية المحتل.

و أمام تزايد شعبية الأمير بفضل مواقفه الوطنية الشجاعة،و ازدياد مخاوف
المستوطنين الذين لفقوا له تهماً تتعلق بإثارة الفوضى و تحريض الجزائريين

المسلمين ضد الإدارة الاستعمارية، قامت هذه الأخيرة بنفيه خلال شهر جوان عام 1923 إلى الإسكندرية بمصر، ومنها انتقل إلى باريس سنة 1924 و أخذ يحتك بالعمال الجزائريين و يعقد المحاضرات و المؤتمرات، دافع من خلالها عن القضية الجزائرية و شهر بجرائم الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، و تمكن خلال هذه السنة من بعث رسالة إلى الرئيس الفرنسي الجديد إيدوارد هيريو Edouard Herriot -إثر انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية- تضمنت عشرة مطالب أساسية لحركته وهي كالآتي:

- 1- التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بالتساوي مع المعمرين
- 2- إلغاء القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين
- 3- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق
- 4- حرية الصحافة و الاجتماع
- 5- التعليم الإجباري و حرية التعليم العربي الحر
- 6- حرية الجزائريين في العمل بفرنسا
- 7- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الجزائريين
- 8- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الترقيات العسكرية
- 9- فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية
- 10- إقرار العفو العام على المساجين السياسيين

إلا أن الرئيس الفرنسي أدار ظهره لهذه المطالب، و من ثمة لم يغير شيء من سياسة فرنسا الإستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري، كما تسببت هذه المطالب في غضب الحكومة الفرنسية مرة أخرى التي ضلت تترصده لحركته و نشاطه، و تضايقه، فأضطر بذلك إلى مغادرة فرنسا نحو الإسكندرية أين لاحقه مرة أخرى السلطات الفرنسية، حيث تعرض للاعتقال أثناء محاولة سفره إلى إيطاليا و حكم بستة أشهر سجنًا من قبل محكمة فرنسية بتهمة تزوير جواز سفر في سنة 1925. و بعد إطلاق سراحه انتقل إلى سوريا و استمر في نضاله مدافعا عن القضية الجزائرية إلى غاية وفاته سنة 1936 بدمشق.

2.3- التيار الإدماجي:

مثلته النخبة الجزائرية المتأثرة بالفكر الليبرالي الغربي-لذلك عرف بالاتجاه(الليبرالي)-، المطالبة بالإدماج و التجنيس، و تحقيق المساواة بين الجزائريين في الحقوق و الواجبات.ظهر هذا الاتجاه على إثر انتخابات بلدية

الجزائر سنة 1919 ، التي فاز فيها الأمير خالد. ومن أبرز وجوه هذا الاتجاه: الدكتور ابن تهامي الذي كان يدير جريدة (التقدم) الصادرة في سنة 1923 المحررة باللغتين الفرنسية و العربية التي تبنت أفكار و مبادئ هذا الاتجاه، إضافة إلى الصيدلي فرحات عباس، و ربيع زناتي و الدكتور ابن جلول. تمكن هذا الاتجاه من ملأ الفراغ السياسي الذي تركه الأمير خالد بعد نفيه سنة 1923، و استطاع في سبتمبر 1927 من تأسيس (فيدرالية المنتخبين المسلمين) برئاسة ابن تهامي، التي ضمت أعضاء من المجالس البلدية و العمالات، طالبت مرة أخرى بتجسيد الإدماج عن طريق منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، و تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و الواجبات، و إلغاء قانون الأهالي، و تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة و تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين مثل قوانين العمل و الضمان الاجتماعي.

على رغم من تعدد وسائل النضال لهذا التيار من صحافة مكتوبة، و توظيف المحاضرات و إلقاء الخطب و إرسال الوفود إلى السلطات الرسمية بباريس للدفاع عن مطالبه، إلا أن تأثيره على الجزائريين ظل ضعيفا بسبب تمسكه بالإدماج و دعوته للتجنيس غير المشروط و الذي هو في حد ذاته تشجيع لسياسة فرنسا الرامية إلى إذابة الشخصية الوطنية في شخصية المحتل.

3.3-الاتجاه الاستقلالي الثوري (نجم شمال إفريقيا، و حزب الشعب الجزائري):

1.3.3-نجم شمال إفريقيا (E.N.A.- L'Etoile Nord Africain) (1926-1937):

لم تنجح فرنسا في القضاء على نشاط الحركة الوطنية بنفيها الأمير خالد، بل استمرت الروح الوطنية قائمة في أوساط أتباعه، لاسيما المهاجرين الجزائريين بفرنسا من عمال و طلبة، و جنود جزائريين شاركوا مع القوات الفرنسية في الحرب العالمية الأولى و فضلوا البقاء هناك بعد نهاية الحرب ،الذين تمكنوا من تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا في مارس عام 1926 بباريس، و بمشاركة أيضا بعض التونسيين و المغاربة، و كان من أبرز المؤسسين: الحاج علي عبد القادر، و مصالي

الحاج، و شبيلة الجيلالي، و بانون آكلي من الجزائر، والشاذلي خير الله من تونس، و أعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا للنجم.

ركز النجم في بداية ظهور على الإهتمام بالدفاع عن المصالح المعنوية و المادية لأهالي شمال إفريقيا(الجزائر تونس المغرب)،ثم أخذ -النجم- يتحول بمرور الوقت إلى منظمة جزائرية بحتة،سيما بعد نفي المناضل التونسي خير الله إلى تونس من طرف السلطات الفرنسية في سنة 1927، و انشغال الحاج علي عبد القادر بتجارته،كما تخلص النجم أيضا من العناصر الشيوعية و على رأسها الحاج علي عبد القادر،فتهيأت بذلك الفرصة المواتية لأن يتزعم مصالي الحاج (1898-1974)النجم، خاصة بعدما انسحب بقية الأعضاء من التونسيين و المغاربة و تفرغهم لقضايا بلديهما.

برز نجم مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل ببلجيكا المناهض للاستعمار،المنعقد خلال الفترة الممتدة ما بين 10 و 15 فيفري عام 1927،حيث ألقى فيه خطبته الشهيرة،مبرزا من خلالها مطالب النجم الأساسية و المتمثلة في الآتي:

- الاستقلال التام للجزائر

-جلاء قوات الاحتلال من الجزائر

-تكوين جيش وطني

- استرجاع الأراضي المغتصبة و إعادة توزيعها على الفلاحين المتضررين

-إلغاء قانون الأهالي و الإجراءات الخاصة

-حرية الصحافة و التجمع و تأسيس الجمعيات

-منح الجزائريين الحقوق السياسية و النقابية كاملة

-إنشاء برلمان جزائري

-إدخال التعليم إلى جميع المستويات و إنشاء مدارس باللغة العربية

-تطبيق القوانين الاجتماعية و توسيع القرض الفلاحي و تعميمه على الفلاحين

وظف النجم وسائل نضالية فعالة لتوعية المهاجرين على مختلف فئاتهم و تعبئتهم ضد سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، و نجد على رأسها الصحافة، فقد سبق له و أن أسس جريدتين باللغة الفرنسية في سنة 1927 ، فالأولى سميت ب: ((L'ikdam Parisien)) ((الإقدام الباريسي))، و الثانية صدرت تحت عنوان ((L'ikdam Nord Africaine)) ((إقدام الشمال الإفريقي)) ، و أعتمد أيضا على إقامة التجمعات و إلقاء الخطب، على غرار التجمع الذي نظمه في أبريل 1927 بهدف التعريف بمطالب النجم المقدمة في مؤتمر بروكسل، و القضايا التي تخص العمال عامة و الحركة الوطنية خاصة،

رأت السلطات الفرنسية في نشاطات النجم تهديدا مباشرا لوجودها الاستعماري بالجزائر، لذلك قامت بحله في سنة 1929، لكن مناضليه أبوا الإستسلام ،حيث لجؤوا إلى العمل السري و تمكنوا خلال شهر أكتوبر 1930 من إصدار جريدة ((الأمة)) بباريس لتوعية المهاجرين بالتوجه الوطني للنجم و اطلاعهم على سياسة فرنسا الاستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري، و الدفاع عن مبادئ النجم و أهدافه، و تنويرهم بإخبار مستجدات الساحة الدولية عامة و الساحة الوطنية خاصة. و نجحوا في سنة 1932 في إعادة تنظيم النجم باسم ((نجم شمال إفريقيا المجيد))، و عقدوا مؤتمرا بباريس في 28 ماي عام 1933 تم فيه إعادة هيكلة النجم إداريا و تحديد المهام السياسية، و وضع له برنامجا جديدا اشتمل على قسمين من المطالب، فالقسم الأول تضمن المطالب العاجلة، تمثلت في إلغاء قانون الأهالي و العفو العام على جميع المساجين السياسيين و حرية التعبير وإنشاء الجمعيات و حرية التنقل إلى فرنسا و المساواة في الحقوق و إنشاء برلمان جزائري منتخب و إلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري و إجبارية تعليم اللغة العربية، و تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين. أما القسم الثاني، فتضمن المطالب الآجلة المتمثلة في تحقيق الاستقلال التام للجزائر و إنشاء جيش وطني و سحب قوات الاحتلال من الجزائر و تشكيل حكومة وطنية.

و لتحقيق هذه المطالب لجأ قادة النجم و مناضليه إلى تعبئة المهاجرين عن طريق تأسيس الخلايا في مختلف المدن الفرنسية و تنظيم الحملات و التجمعات لتوعية الجماهير بأهداف النجم و شرح برنامجه على غرار الحملة المنظمة في سنة 1934 بمدينة ليون. جلب هذا النشاط مطاردة مناضليه و ملاحقتهم من قبل السلطات الفرنسية و اعتقالهم و زج بأبرز قاداته و على رأسهم مصالي في السجن و حل النجم في سنة 1935 غير أن مناضليه لم يستسلموا ، بحيث تمكنوا من إعادة تنظيم النجم في سنة 1935 تحت إسم ((الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا)) الذي واصل نضاله مع تولي حكومة الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا سنة 1936. و أمام ازدياد شعبية النجم و إنتشار أفكاره في أوساط الجزائريين انقلبت هذه الحكومة عليه و قامت بحله في سنة 1937.

2.3.3. حزب الشعب الجزائري (Parti du peuple Algérien- P.P.A) (1937-1939):

بعد حل النجم، لم يستسلم قاداته للأمر الواقع، حيث واصلوا نضالهم الوطني باستماتة ،و تمكنوا من تأسيس حزبا جديدا باسم ((حزب الشعب الجزائري)) في 11 مارس 1937 بمدينة نانثير الفرنسية وبزعامة مصالي الحاج. وظف قادة الحزب تجاربهم النضالية السابقة في وضع برامج الحزب و تحديد سياسته، وأهدافه، مؤكدا رفضه التام للاندماج، و تمسكه بمبدأ الاستقلال الوطني و مؤكدا على انفتاحه على جميع فئات الشعب و اهتمامه بجميع مصالح الجزائريين في فرنسا و الجزائر.

و خلال شهر جوان 1937 نقل حزب الشعب الجزائري مقره من باريس إلى الجزائر، و أسس جريدة ((الشعب)) في 27 أوت 1937 بمدينة الجزائر، برئاسة الشاعر و المناضل مفدي زكرياء، لتؤدي الدور المنوط بها في مجال التوعية و التعبئة، كما لعبت جريدة (الأمة) لسان حال الحزب-التي كانت تصدر بباريس- دورا هاما في التوعية و فضح سياسة فرنسا الاستعمارية و إطلاع الجزائريين على الأحداث و الأخبار المحلية و الدولية.و كثيرا ما كان مناضليه يلجؤون إلى عقد الاجتماعات و إلقاء الخطب لإلهاب الحماس الوطني في نفوس الجزائريين و تقوية الوعي الوطني لديهم ،و تحريض

الشعب على مقاومة القمع الاستعماري المنتهج من قبل حكومة الجبهة الشعبية و التصدي لسياسة المحتل المستهدفة لهويته الوطنية بشقيها اللغوي و الديني.كما وقف الحزب موقفا رافضا لمشروع بلوم فيوليت الإدماجي سنة 1936،ونظم مظاهرات في 14 جويلية 1937 بمدينة الجزائر ضد استبداد حكومة الجبهة الشعبية ، طالبا بتحقيق الاستقلال الوطني و إنشاء برلمان جزائري.

و أمام تزايد انتشار أفكار الحزب و تجذرها في أوساط الجزائريين أخذت الحكومة الفرنسية تشعر بخطورة نشاطه على وجودها الإستعماري بالجزائر ،لذلك لم تتوان في إعتقال مصالي الحاج رفقة خمسة آخرين من قادة الحزب، بتهمة التحريض على العنف و المس بالأمن العام و السيادة الفرنسية، و حكم على مصالي الحاج بالسجن لمدة سنتين في 27 أوت 1937،ثم واصلت السلطات الاستعمارية اعتقالها لمناضلي الحزب و كان في مقدمتهم محمد خيضر و مبارك الفيلالي.و في 27أوت 1939 منعت من الصدور جريدتي الأمة و البرلمان الجزائري(هذه الأخيرة أسسها مصالي و زملاءه المعتقلين بسجن الحراش في 18 ماي 1939)،ثم أقدمت على حل الحزب في 26 سبتمبر 1939 بموجب مرسوم صدر من طرف رئيس الجمهورية الفرنسي ألبير لوبران، بتهمة تعامله- الحزب -مع ألمانيا النازية.